

عقد دراسة استشارية رقم (٨٣٠/ ٢٠٢٤/ ٢٠٢٥)

انه في يوم الأربعاء الموافق ٢٠٢٥/٤/٩ تم ابرام هذا العقد بين كلاً من:
 أولاً: الهيئة العامة للطرق والكباري ومقرها ١٥١ طريق النصر - مدينة نصر بصفتها المتعاقد، وهي
 الجهة المستفيدة من عملية استكمال الاستشارات الهندسية لأعمال الإشراف على التنفيذ لمشروع
 الجسر الترابي للخط الأول للقطار الكهربائي السريع (العين السخنة - العاصمة الإدارية - العلمين -
 مطروح) قطاع (فوكه - مطروح) من الكم ٥٠٤ حتى الكم ٥٦٨ بطول ٦٤ كم (القطاع السابع)
 (بالأمر المباشر)، ويمثلها قانوناً في التوقيع على هذا العقد
 السيد اللواء مهندس / طارق محمد عبد الجواد

- بصفته رئيس مجلس الإدارة.
 (طرف أول)

ثانياً: المكتب الاستشاري الهندسي (ا.د. خالد قنديل)
 الكائن مقره / ٥ ط ش المعز لدين الله أرض الجولف شقة ١٠٢ م. نصر
 مأمورية ضرائب / مركز كبار الممولين للمهن الحرة
 بطاقة ضريبية رقم / ٢٤٤-٢٥٩-٢١٥
 ويمثلها السيد ا.د / خالد أنور أحمد مصطفى قنديل
 بطاقة رقم قومي / ٢٧٠١٢١٤٢١٠١٩٥٥

بصفته / رئيس مجلس الإدارة.

(طرف ثاني)

تمهيد

حيث ان الطرف الأول أبدى رغبته في التعاقد على عملية استكمال الاستشارات الهندسية لأعمال
 الإشراف على التنفيذ لمشروع الجسر الترابي للخط الأول للقطار الكهربائي السريع (العين السخنة -
 العاصمة الإدارية - العلمين - مطروح) قطاع (فوكه - مطروح) من الكم ٥٠٤ حتى الكم ٥٦٨
 بطول ٦٤ كم (القطاع السابع) (بالأمر المباشر)، ووفقاً لما تم تخصيصه من اعتمادات مالية، وحيث
 أبدى الطرف الثاني استعداده للقيام بذلك وأتامه وفقاً للشروط والمواصفات وياه متطلبات أخرى وكما
 هو منصوص عليه بكراسة الشروط والمواصفات والعرض المقدم منه، والذي قبله الطرف الأول.
 وفي ضوء اعتماد السيد الفريق / نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعة وزير الصناعة والنقل
 لإجراءات طرح العملية وفقاً لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون
 رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩
 وتعديلاتهما، وطلب عرض السعر وكراسة الشروط والمواصفات بشأن الاتفاق المباشر على عملية
 استكمال الاستشارات الهندسية لأعمال الإشراف على التنفيذ لمشروع الجسر الترابي للخط الأول للقطار
 الكهربائي السريع (العين السخنة - العاصمة الإدارية - العلمين - مطروح) قطاع (فوكه - مطروح)
 من الكم ٥٠٤ حتى الكم ٥٦٨ بطول ٦٤ كم (القطاع السابع) (بالأمر المباشر).
 ووفقاً لما تضمنته كراسة الشروط والمواصفات الخاصة بموضوع هذا العقد وما أوصت به لجنة الاتفاق
 المباشر من قبول العرض المقدم من الطرف الثاني بمبلغ ٦٥٠,٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ستمائة
 وخمسون ألف جنيه لا غير) ؛ والذي تمت الترسية بناءً عليه، باعتبارها الأفضل شروطاً والاقبل سعراً
 واستجابة للشروط والمتطلبات الفنية واعتماد السلطة المختصة لتوصية اللجنة. وبعد ان أقر الطرفان
 باهليتهما وصدقيتهما للتعاقد اتفاقاً على الآتي:

البند الأول

يعتبر التمهيد السابق وكراسة الشروط والمواصفات الفنية ومحضر المفاوضة وكافة المكاتبات المتبادلة
 بين الطرفين والشروط الخاصة والعامة جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومتمماً ومكملاً لأحكامه.

البند الثاني

تعتبر كراسة الشروط والمواصفات وما تتضمنه من ملحقات بوصف موضوع العقد والاشتراطات الخاصة
 والتزامات طرفي التعاقد والمرققة بهذا العقد جزءاً لا يتجزأ منه.

طالبي

